25 أغسطس/آب 2010

الصومال: منظمة العفو تدين الهجمات المباشرة على المدنيين وغيرها من الانتهاكات

تدين منظمة العفو الدولية الهجمات التي تسببت بقتل عشرات المدنيين أو جرحهم في الأيام القليلة الماضية في مقديشو.

فقد أدى هجوم على فندق مني، وهو فندق قريب من القصر الرئاسي يتردد عليه أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية، في 24 أغسطس/آب، إلى مقتل 33 شخصاً معظمهم من المدنيين، بمن فيهم أربعة أعضاء في البرلمان، بحسب رواية الحكومة الصومالية. وكان بين القتلى كذلك خمسة من أفراد قوات الأمن، حسبما ذُكر. إذ دخل مهاجمان أو ثلاثة من المسلحين الذين كانوا يرتدون الزي العسكري الحكومي الفندق، حسبما ورد، عقب قتل حراس الأمن على المدخل وراحوا يطلقون الرصاص على كل من في داخل الفندق، ويفتحون أبواب غرف النوم ويطلقون النار على الضيوف، وفق مصادر محلية. وأعلن "الشباب"، وهي الجماعة المسلحة المناهضة للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، مسؤوليتهم عن الهجوم.

ويبين هذا الهجوم مدى استهتار "الشباب" بحياة المدنيين الصوماليين وعدم احترامهم لأساسيات القانون الإنساني الدولي. ويدعي "الشباب" أن مثل هذه الهجمات تستهدف الحكومة، ولكنها في واقع الحال ليست سوى هجمات يذهب ضحيتها المدنيون ممن لا يشاركون على نحو مباشر في الأعمال العدائية.

ووقع الهجوم على الفندق في اليوم الذي أعقب هجوماً آخر شنه "الشباب" على قوات "الحكومة الاتحادية الانتقالية" وقوات "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال"، المكلفة بعملية دعم السلم وحماية الحكومة الاتحادية. ففي 23 أغسطس/ آب، هاجم "الشباب" في الساعة الرابعة من بعد الظهر مواقع للحكومة ولبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو، مستخدمين مدافع المورتر وأسلحة أخرى. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ردت كذلك بقصف بمدافع المورتر. وذكرت مصادر محلية بأن ما بين 29 و38 مدنياً قتلوا جراء هذا القصف، بينما جرح حوالي 100 غيرهم في أحياء بوندهير وهاولواداغ وهودان وسوق البكارى في العاصمة. وفي 24 أغسطس/آب، قتل مدير محطة الإذاعة، برقاد أوالي، جراء إصابته برصاصة طائشة أثناء إصلاحه مرسلاً لمحطة الإذاعة إبان اندلا ع القتال في العاصمة. وما زال القتال مستمراً اليوم، وترد تقارير بأن هناك المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين.

إن شن هجمات بأسلحة مثل مدافع المورتر، التي لا يمكن توجيهها بصورة دقيقة، في مناطق مأهولة بالسكان من مقديشو أو أماكن يؤمها المدنيون بصورة متكررة، يمكن أن يرقى إلى مرتبة الهجمات العشوائية التي لا تميّز. ومع ذلك، فإن جميع أطراف النزاع في الصومال تواصل استخدام مثل هذه التكتيكات، التي تؤدي على الدوام إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين، وإلى تدمير البيوت وتشريد سكانها وقطع أرزاقهم، وإلى تفاقم البؤس الذي حل بالمدنيين الصوماليين.

فأحد المبادئ الأكثر أساسية في القانون الإنساني الدولي هو وجوب أن تميّز الأطراف في نزاع مسلح على الدوام بين المقاتلين والمدنيين. حيث يتعين عليها اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الإصابات بالمدنيين. أما الهجمات العشوائية، بما فيها تلك التي تستخدم فيها أساليب لا يمكن التحكم في آثارها كما يقتضي القانون الإنساني الدولي، والتي تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين بلا تمييز، فهي محظورة حظراً قطعياً.

ومنظمة العفو الدولية تدعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بقواعد القانون الإنساني الدولي، وإلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتجنب الإصابات في صفوف المدنيين. كما تدعو منظمة العفو المجتمع الدولي كذلك إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين ولسبل إيصال المساعدات الإنسانية إليه، في المقام الأول، فيما تنتهجه من سياسات بشأن الصومال، وإلى التحرك من أجل اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لوضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم بمقتضى القانون الدولي في الصومال من العقاب، بعد أن تفشت هذه الظاهرة على مدار العقدين الماضيين. ولا بد من تشكيل لجنة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مشابهة، للتحقيق فيما ارتكب من جرائم في الصومال وتوصيفها بحسب مبادئ القانون الإنساني الدولي، وتقديم التوصيات بما ينبغي اتخاذها من تدابير لمساءلة الجناة.